منتدى الفكر والثقافة

تحالف مراكز البحوث والثقافة العربية

ندوة: «التسامح والتعايش السلمي»

الجلسة الثانية: دور الحكومات العربية في تعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي بين الشعوب

مداخلة السيد محمد توفيق ملين، مدير عام المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة،

أود في البداية، أن أجدد الرحمات على روح فقيدنا العزيز الشيخ خالد بن خليفة بن دعيج آل خليفة الذي قدم خدمات جليلة في إثراء الساحة الفكرية العربية وساهم بفعالية في نجاح الندوات العشر لتحالف مراكز البحوث والثقافة العربية.

أتوجه بعد ذلك ببالغ الشكر والامتنان لمعالي الدكتور جمال سند السويدي، نائب رئيس مجلس أمناء مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ولسعادة الأستاذ محمد الحمادي، رئيس جمعية الصحافيين الإماراتية، على حفاوة الاستقبال وحسن تنظيم ندوة "التسامح والتعايش السلمي"، تحت رعاية معالي الشيخ نهيان بن مبارك ال نهيان، وزير التسامح والتعايش.

ستتركز مداخلتي حول النموذج المغربي للتسامح والتعايش السلمي، الذي عرف تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، اعتماد دستور 2011 وإنجاز سلسلة من الإصلاحات التي همت إعادة هيكلة الحقل الديني وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وكذا المشاركة الفعالة في حوار الحضارات.

قبل ذلك، سأتطرق بإسهاب إلى ما آل إليه التسامح والتعايش في عالم متعدد الأزمات.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

1. التسامح والتعايش : قيم مهددة في عالم متعدد الأزمات

حسب إعلان مبادئ التسامح، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في دورتها الثامنة والعشرين، **"التسامح هو الوئام في سياق الاختلاف، وهو ليس واجبا أخلاقيا فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضا، والتسامح، هو الفضيلة التي تُيَسِّرُ قِيام السلام، يُسْهِم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب".**

فالتسامح إذن، باعتباره من قيم السلام، لا ينفصل عن مفهوم التعايش. حسب منظمة الأمم المتحدة، التعايش هو **"وضعٌ للعلاقات الدولية تكون فيها الدول قادرة على أن تتعايش بشكل سلمي، دون أن تسعى إلى تغيير البنية السياسية لدول أخرى".**

على هذا الأساس، فإن التسامح والتعايش يجب أن يكونا حاضرين بشكل طبيعي على صعيد سياسات الدولة، في إطار سعيها إلى تحقيق السلام والوئام. غير أننا نلاحظ أن واقع الحال لم يكن دائما كذلك.

فعقب انهيار جدار برلين في سنة 1989، اعتقدت الإنسانية أن زمن التنازع بين أقطاب القوة قد ولى وانتهى، وغَذَّتِ الأمل في بزوغ عهد جديد من السلام الدائم والازدهار المتواصل. إلا أنه بعد مرور عقد من الزمان، بدأ سياق من التوترات يهيمن تدريجيا على العالم المعاصر، حاملا معه أزمات متتالية غير متوقعة، متزامنة وشاملة، وذات طبيعة متنوعة: سياسية، بشرية، اقتصادية ومالية، أمنية ودينية، اجتماعية، غذائية و طاقية...

في الرسالة التي وجهها جلالة الملك محمد السادس للمشاركين في المنتدى العالمي التاسع لمنظمة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات الذي نظم بمدينة فاس أيام 22 و23 نونبر 2022، والذي يعد المغرب أحد أعضائه المؤسسين، قدم العاهل المغربي تشخيصا موجزا للوضع الدولي. وجاء في هذه الرسالة الملكية أن: «**السياق الحالي يتسم بتزايد الأسباب والدوافع التي كانت وراء إنشاء تحالف الحضارات:**

- فلم يسبق لحضارتنا أن كانت معرضة لمثل هذا الكم الهائل من المخاطر، ولم يسبق للعيش المشترك أن واجه مثل ما يواجهه اليوم من تهديدات بشكل يومي؛
- ونادرا ما كان الآخَرُ مَثَارَ ارتياب وشك مثلما هو اليوم، بل نادرا ما كان يَسْتَخدِمُ كل سبب مفتعل لإثارة مشاعر الخوف والكراهية وتأجيجها كما هو الشأن اليوم؛
- لقد باتت أشكال التطرف تهيمن على النقاشات وتقصي الخطابات المعتدلة؛ وغالبا ما يتم توظيف الديانات لأغراض غير بريئة، ناهيك عما تتعرض له من وصم وتوصيفات مسيئة؛
- وتثير الشعبوية القلاقل والاضطرابات داخل المجتمعات وتختلق الأسئلة دون الإجابة عنها، لا لشيء إلا لتوظيف الهجرة كفزاعة وأداة انتخابية وجعل المهاجر كبش فداء؛
- وعادت قارات كانت قد قطعت مع زمن الحروب، إلى استعمال الأسلحة والعنف بجميع أشكاله وتجلياته؛
- وجاءت جائحة كوفيد-19 معلنة عن عودة الانعزالية والانغلاق على الذات، في الوقت الذي كان يجب أن تشكل فرصة لترسيخ الوعي بالمصير المشترك؛
- بينما ينتج كوكبنا ما يكفي من الموارد لإطعام البشرية كلها، صار انعدام الأمن الغذائي يشكل تهديدا للعالم؛
- كما أن الإرهاب ينتعش من نزوعات الانفصال ويتحين الفرصة، حيثما يساهم انعدام الاستقرار السياسي، في تعطيل وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية».

وسبق للعاهل المغربي أن أشار، قبل ذلك، في خطاب وجهه للمشاركين في الدورة 12 للمؤتمر الإسلامي المنعقد في القاهرة يوم 6 فبراير 2013، إلى أن "**العالم اليوم يعاني من أزمات معقدة، حيث تتعرض قيم التسامح والتعايش والحق في الاختلاف، لأسوا مظاهر الانتهاك لفائدة تغذية نزوعات التطرف والإقصاء، واهتزاز المرجعيات القيمية، وذلك ما يجعل عالمنا مفتوحا أمام كل أشكال العنف وانتشار بؤر التوتر والإرهاب. وأمام هذه الأوضاع المتفاقمة، فإن الأمة الإسلامية مطالبة اليوم، وبحكم رسالتها الحضارية، بتقديم مساهمة فعلية وجريئة تجيب عن الأسئلة المطروحة والمخاوف الراهنة، وتساهم في الازدهار التنموي لكافة الشعوب، في ظل التعايش والمساواة والوئام.**

ولن يتسنى للأمة الإسلامية تقديم هذه المساهمة إلا بتفعيل قيمها المثلى المنبثقة من مرجعيتها المقدسة، ومن ترسيخ روابطها الاجتماعية وإنجازاتها الحضارية وعبقرية أبنائها وتسامحها مع كل الديانات والثقافات".

أمام تفاقم الأزمات وتنوع التوترات والسياق الصعب، أصبح من الأساسي اليوم الجنوح إلى الحوار البناء والعمل على حل الخلافات الداخلية والخارجية بالطرق السلمية، والدعوة إلى تغليب قيم التوافق والوئام والتعاون المستلهمة "**من مقوماتنا الحضارية والثقافية، ومن القيم التي يزخر بها ديننا الحنيف في وسطيته واعتداله، وفي سماحته وانفتاحه، ودعوته الدائمة إلى السلم والتعايش والتعارف، وحفظ الحقوق التي كرم الله بها الإنسان، والتي أقرتها المواثيق الدولية التي كان المغرب سباقا إلى توقيعها والانضمام إليها**". (مقتطف من خطاب العرش في 30 يوليوز 1999).

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

2. الرؤية الملكية والأسس الدستورية لمغرب السلام والتسامح والتعايش

منذ تربعه على العرش، واقتداءً بأسلافه المنعمين، جعل العاهل المغربي الملك محمد السادس من التسامح والتعايش قيما أساسية للبلاد وثقافة سياسية وأخلاقية تحكم التوجهات الاستراتيجية لمؤسسات الدولة وتؤطر اتخاذ القرار.

يعتبر التسامح والتعايش السلمي بالنسبة للمملكة المغربية قيمتان لا يمكن فصلهما عن الهوية الثقافية للبلاد[1]. ويشهد على ذلك تاريخه الذي يمتد على أزيد من ألف سنة. فقد كان المغرب على الدوام أرضا للاستقبال وتعايش الإثنيات والأديان والثقافات. وهذا ما رسخه دستور 2011 في ديباجته حيث نص على ما يلي:

1. صُقِلت الثقافة المغربية بشكل كبير بتاريخها وموقعها الجغرافي المميز: محاطا ببحرين، ينتمي المغربي في آن واحد لإفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي، بركيزته الأمازيغية التي تشكل خصوصيته، رغم تلقيحها بالعديد من الطبقات الثقافية: الثقافة العربية الإسلامية، الإرث العبري، اللمسة الأندلسية، الروافد الصحراوية، بالإضافة إلى بعض البقايا الفينيقية واليونانية الرومانية والتركية. وانتهت الاتصالات الواسعة والمتعددة الأشكال مع أوروبا الغربية ابتداء من القرن 19 إلى إدخال بعض عناصر الحداثة، أو نوع معين من الحداثة، على المجتمع المغربي وعلى اقتصاده ونمط عيش المغاربة وتمثلهم لأنفسهم وللآخرين، هذه العناصر التي كان بعضها يأتيهم من "النموذج" الذين كان يمثله الشرق في أعينهم، خاصة مصر وتركيا. وذلك على الخصوص عبر التعبيرات اللغوية والفنية الجديدة وتهيئة الفضاءات الحضرية والاقتصاد والحياة الاجتماعية والثقافية (المصدر: المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، تقرير حول الدبلوماسية الثقافية - 2015؛ الصفحة 71).

"المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية ـ الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية".

كما أكد في الفقرة التالية: **"أن الهوية المغربية تتميز بتبوئ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء".**

وساهم تنزيل هذا الدستور في تحسين العيش المشترك والتماسك الاجتماعي. وهو ما تؤكده الأبحاث الميدانية حول الروابط الاجتماعية التي أنجزها المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية منذ 2011 والتي شملت أزيد من 6000 شخصا عبر جميع جهات المملكة. من بين خلاصات هذه الأبحاث أود أن أشير إلى ان المغاربة:

- يثمنون العيش المشترك المسالم، من خلال رفض العنف ومختلف أنواع السلوكيات الغير حضارية؛
- يتميزون بمتانة علاقة الجوار وبدرجة عالية من التسامح اتجاه الأشخاص من الديانات الأخرى، وعلى الخصوص المسيحيين واليهود؛
- يخضعون للقانون وللسلطات العمومية أكثر من اللجوء إلى العنف أو الأعمال غير القانونية؛
- ينبذون التطرف الديني، كمصدر أساسي لانعدام الأمن في العالم، ويبوئونه المركز الأخير كعائق للعيش المشترك.

تحت القيادة النيرة لجلالة الملك محمد السادس، أنجز المغرب سلسلة من الإصلاحات، همت إعادة هيكلة الحقل الديني وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وكذا حوار الحضارات.

3. فيما يخص إصلاح الحقل الديني ومكافحة التطرف

يتسم النموذج المغربي للتسامح والتعايش السلمي منذ القرن الثامن باعتماد الإسلام السني على مذهب الإمام مالك والعقيدة الأشعرية، الذي يتميز بمرونته في التأويل والاجتهاد وملاءمته للسياقات المحلية.

بعد ذلك، انتشر هذا النهج المرتكز على التسامح والتعايش السلمي، انطلاقا من المغرب، في أطراف القارة الإفريقية بشكل سلمي عبر القوافل التجارية. كما لعبت المجموعات الصوفية المغربية دورا مهما في نسج علاقات ثقافية منسجمة وسلمية مع المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء.

ويولي المغرب أهمية خاصة لمكافحة جميع أشكال التشدد بفضل تشجيع خطاب ديني منفتح ومتسامح يسهم في مكافحة "التعتيم الديني" وتحصين المملكة ضد الأفكار المتطرفة وضد التوظيف السياسي والأيديولوجي للدين.

فبالإضافة إلى مراجعة البرامج المدرسية بهدف إدماج أساليب تربوية وتعاليم مفيدة لفهم واستيعاب قيم التسامح والتعايش وتدبير الاختلاف الثقافي منذ سن مبكرة، تم اتخاذ العديد من التدابير، أهمها:

- إعادة الهيكلة العميقة للحقل الديني، التي انطلقت في 2004، وهمت الجوانب المتعلقة بالتأطير والتكوين الديني، بالإضافة إلى الأسس العقيدية، معيدة التأكيد على المبادئ الدينية للإسلام المرتكزة على "الوسطية والاعتدال". وتمثل إعادةُ الهيكلة هذه الهدف الأول لهذا الإصلاح الكبير في تحصين المغرب ضد التطرف، ومكافحة الإرهاب، والحفاظ على الطمأنينة الاجتماعية والثقافية والدينية للمملكة.

- إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مايو 2005. وتهدف هذه المبادرة إلى الحد من الفقر والهشاشة والأمية والإقصاء الاجتماعي. يمكن أن تشكل هذه العوامل مسببات للتشدد والتطرف.

- إحداث الرابطة المحمدية للعلماء في سنة 2006، المكلفة بتوطيد روابط التبادل والتعاون بين العلماء والمثقفين والجمعيات والهيئات العلمية والمؤسسات الثقافية، الوطنية والأجنبية. ومن بين أهدافها الأساسية الدعوة إلى تبني القيم العصرية للإسلام، الملائمة لتحديات العالم المعاصر، ونقلها للشباب.

- إنشاء المجلس الأوروبي للعلماء في سنة 2008، والذي يوفر إطارا دينيا مرجعيا لمغاربة العالم (الذين يمثلون حوالي 10 % من سكان المغرب). يتكون هذا المجلس من لجنة خبراء متخصصين في المجال الديني (تضم 18 عضوا، بينهم 5 نساء) يمثلون فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا والدول الإسكندنافية.

- إحداث معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات في سنة 2014، والذي يعد مؤسسة عصرية كونت حتى الآن أزيد من 6000 إطار ديني من بينهم 2600 إطار أجنبي.
- إنشاء مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، في مايو 2015، كفضاء للحوار والتعاون الديني والثقافي: انضمت إليها 34 من بين 54 دولة إفريقية. ويرتقب أن يناهز عدد الدول المنضوية تحت لوائها عما قريب 40 دولة بالنظر إلى عدد طلبات الانضمام التي تلقتها المؤسسة.

- إصدار فتوى للمجلس العلمي الأعلى بالمغرب، في نونبر 2015، حول موضوع ما هو جهاد وما ليس بجهاد. وأبرزت هذه الفتوى بكل وضوح أن "إعلان الجهاد لا يكون إلا بأمر الإمام الأعظم، إذ هو من اختصاصه وحده. إذ أعطاه الإسلام وحده الحق في إعلانه والدعوة إليه وتنظيمه، ولم يُبِحْ لأي فرد ولا جماعة أن تقتحمه من تلقاء نفسها".

- تنظيم مؤتمر إفريقي حول الإمامة وتعليم الإسلام، بمدينة فاس سنة 2017، والذي جمع خبراء وزعماء دينيين أفارقة بهدف بحث وسائل تعزيز تكوين الأئمة والنهوض بالإسلام المعتدل المتسامح في إفريقيا.

4. على مستوى حماية الأقليات الدينية وحرية ممارسة الشعائر الدينية

مع أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة في المملكة المغربية، فقد نص دستور 2011 في الفصل 41 على أن " **الملك، هو أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية**" وهو الذي "**يسهر... على صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات**".

هذه الحماية في واقع الأمر ضاربة في التاريخ. فخلال الفترة المضطربة والعنيفة للنازية ، شكلت حماية المغفور له الملك محمد الخامس لليهود المغاربة ولحقوقهم لحظة تاريخية مؤثرة من منظور التسامح والتعايش المشترك.

فمن خلال رفضه تسليم معتنقي الديانة اليهودية للنازيين، أكد الملكُ الراحل القيم الإنسانية للإسلام، التي يرعاها ملوك المغرب. وإلى اليوم تساهم هذه الأعمال الفاضلة في تعزيز العيش المشترك بين مختلف الطوائف الدينية بالمملكة المغربية، حيث عاش اليهود والمسلمون بسلام تام منذ اثنا عشر قرنا.

ونظرا لكون المكون العبري يشكل جزءا لا يتجزأ من الهوية المغربية، تم اتخاذ العديد من المبادرات، منذ بداية عهد الملك محمد السادس، الهادفة إلى الحفاظ على التراث اليهودي والعبري بالمغرب، بما في ذلك ترميم وتجديد مئات المعابد والمقابر ومواقع أخرى في العديد من مدن ومناطق المملكة.

5. في إطار صيانة حقوق الإنسان

تتجلى هذه الصيانة في المغرب من خلال إحداث وتفعيل المؤسسات التالية:

- المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي أُحدث سنة 1990 وتم تعويضه بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في سنة 2011. ويعد هذا الأخير مؤسسة مستقلة، مكلفة بالإحاطة بجميع المسائل المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وصيانتها، وضمان ممارستها والنهوض بها، إضافة إلى صيانة الكرامة والحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطنين، وذلك في احترام تام للمرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال.

- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، المُحدَثِ في سنة 2001 ويتولى مهمة حماية الثقافة الأمازيغية والنهوض بها، وتعزيز مكانتها في المجال التربوي والاجتماعي من منظور مشروع مجتمعي ديموقراطي عصري مبني على تثمين الشخصية المغربية و رمزيتها اللغوية والثقافية والحضارية.
- هيئة الإنصاف والمصالحة التي مكنت أشغالها، انطلاقا من سنة 2004، من تحديد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عبر مسلسل الاستماع والإصغاء. وتم رد الاعتبار لهؤلاء الضحايا وجبر ضرر الأشخاص المعنيين. وحظيت هذه التجربة باعتراف دولي واعْتُبِرت من بين التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.
- المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، التي تم إحداثها في سنة 2011 لتضطلع بمهمة الحرص على دعم حقوق الإنسان بتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

بالإضافة إلى الجانب المؤسساتي، أنجز المغرب إصلاحات كبرى ذات طابع اجتماعي ومجتمعي:

- المصادقة على مدونة الأسرة سنة 2004، التي رسخت مبدأ المساواة بين المرأة والرجل وارتقت بحقوق النساء داخل الخلية الأسرية.
- تعزيز دولة الحق والقانون في إطار دستور 2011 مع تنصيص خاص على حماية الأقليات ومكافحة الميز. وتم التأكيد في ديباجة الدستور على: «...**حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان**».

6. بشأن الحوار بين الأديان

قام البابا يوحنا بولس الثاني بزيارة للمغرب في 19 أغسطس 1985، حيث تم استقباله آنذاك من قبل الملك الراحل الحسن الثاني في الدار البيضاء. وقام البابا فرنسيس بزيارة مماثلة للمملكة المغربية في 30 مارس 2019.

وجاء في الخطاب الذي ألقاه العاهل المغربي الملك محمد السادس بحضور قداسة البابا فرنسيس في الرباط: «في **عالم يبحث عن مرجعياته وثوابته، حرصت المملكة المغربية على الجهر والتشبث الدائم بروابط الأخوة، التي تجمع أبناء إبراهيم عليه السلام، كركيزة أساسية للحضارة المغربية، الغنية بتعدد وتنوع مكوناتها. ويشكل التلاحم الذي يجمع بين المغاربة، بغض النظر عن اختلاف معتقداتهم، نموذجا ساطعا في هذا المجال. فهذا التلاحم هو واقع يومي في المغرب. وهو ما يتجلى في المساجد والكنائس والبِيَع، التي ما فتئت تجاور بعضها البعض في مدن المملكة**». وأضاف العاهل المغربي قائلا: «**في الوقت الذي تشهد فيه أنماط العيش تحولات كبرى، في كل مكان، وبخصوص كل المجالات، فإنه ينبغي للحوار بين الأديان أن يتطور ويتجدد كذلك**». وأشار إلى أن الديانات السماوية الثلاث «**وجدت للانفتاح على بعضها البعض، وللتعارف في ما بينها، في سعي دائم للخير المتبادل... فالتطرف، سواء كان دينيا أو غير ذلك، مصدره انعدام التعارف المتبادل، والجهل بالآخر، بل الجهل، وكفى. ذلك أن التعارف المتبادل يعني رفض التطرف، بكل أشكاله؛ وهو السبيل لرفع تحديات هذا العصر المضطرب، قال تعالى: "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة، ولكن ليبلوكم فيما آتاكم، فاستبقوا الخيرات"، صدق الله العظيم**».

فضلا عن ذلك، نظم المغرب القمة الدولية حول التسامح والسلام خلال سنة 2016 بمراكش، والتي جمعت زعماء دينيين وسياسيين، بالإضافة إلى جامعيين وفاعلين في المجتمع المدني، من أجل مناقشة وسائل النهوض بالتسامح والسلام في العالم.

من جانب آخر، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليوز 2018 بالإجماع القرار 75/309 الذي قدمه المغرب، والذي يدعو هذه المؤسسة للمرة الأولى في تاريخها إلى إعلان يوم 18 يونيو من كل سنة "اليوم الدولي لمكافحة خطاب الكراهية".

كما صادقت نفس الجمعية في يناير 2021 على القرار 75/258 حول النهوض بثقافة السلام والتسامح من أجل حماية المواقع الدينية، الذي قدمته المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية بدعم من العديد من الدول الأعضاء.

7. فيما يتعلق بالحوار بين الثقافات

تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن المغرب كان دائما منخرطا في المبادرات الدولية لفائدة حوار الحضارات، كما يشهد على ذلك انخراطه في مسلسل برشلونة منذ 1995، الذي وضع إطار الحوار بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن انضمامه إلى الاتحاد من أجل المتوسط الذي تأسس في 2008، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات الذي أُحدث في 2005 بهدف مكافحة التطرف والعنف من خلال التعاون والحوار بين الثقافات والديانات.

كما أنه استضاف يومي 22 و23 نونبر 2022، الدورة التاسعة للمنتدى العالمي لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، والتي جمعت أزيد من 1000 مشارك، قادمين من حوالي 100 دولة، من بينهم ممثلون دوليون عن المجتمع المدني. وتم اختيار فاس لعقد هذا اللقاء المهم اعتبارا للرمزية التاريخية لهذه المدينة من حيث التسامح والتعايش السلمي بين المجتمعات، والتي تأسست سنة 789 من قبل السلطان إدريس الأول، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم.

بالإضافة إلى دعم المغرب على أعلى مستوى في الدولة لمشاريع التسامح والسلام في الشرق الأوسط وعلى الخصوص في خدمة القدس الشريف ومآثرها الدينية والروحية، بهدف إيجاد حلول عادلة ومنصفة للقضية الفلسطينية، فقد لعبت المملكة المغربية دورا طلائعيا في إنشاء المؤسسات التالية:

- مؤسسة الثقافات الثلاث (الإسلام، المسيحية واليهودية) في 2008 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وملك إسبانيا، والتي يوجد مقرها في رواق الحسن الثاني بإشبيلية. وتهدف هذه المؤسسة إلى النهوض بالحوار والسلام والتسامح بين شعوب وثقافات البحر الأبيض المتوسط.

- الجامعة الأورومتوسطية في فاس سنة 2012، وهي مؤسسةً تتمتع بصفة المنفعة العامة وليس لها هدف ربحي، مصنفة من قبل الاتحاد من أجل المتوسط بدعم 43 دولة عضوة، وتهدف إلى إحداث إطار ممتاز للتعليم العالي والبحث العلمي يقوم على أساس حوار الثقافات والتبادل والتعاون بين ضفتي المتوسط وإفريقيا.

- المركز الثقافي محمد السادس لحوار الحضارات في 2013. والذي رأى النور في إطار تعاون بين السلطات المغربية والشيلية. ويهدف هذا المركز الفريد من نوعه في أمريكا اللاتينية إلى توفير فضاء للحوار وتمازج الثقافات والمعارف المشتركة بين المثقفين والمجتمعات المدنية لضفتي الأطلسي والهادي. ويوجد مقره في كوكيمبو، ويتوفر على مسجد تم بناؤه في ساحل المحيط الهادي للشيلي ويتوخى النهوض بالتعارف والتبادل الثقافي بين المملكة المغربية وأمريكا اللاتينية.

وبهدف المساهمة في نشر قيم التسامح والتعايش السلمي وسط المجتمع باعتبارها حصونا ضد التطرف والعنف، فإن المغرب يدعم جهود هيئات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في هذا الاتجاه. فعلى سبيل المثال، نذكر الأعمال التالية:

- تخليد اليوم الوطني للتسامح في 16 نونبر من كل سنة.

- تنظيم لقاءات سنوية مخصصة للحوار بين الثقافات، على غرار مهرجاني الموسيقى الروحية والثقافة الصوفية بفاس، ومهرجان التسامح بأكادير، بالإضافة إلى المهرجانات الثقافية في الرباط والدار البيضاء والصويرة...

- تنظيم حملات تحسيسية بشكل منتظم، في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي من أجل تشجيع قيم التسامح والتعايش السلمي بين مختلف المجتمعات.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

8. المقترحات

لمواجهة مختلف التحديات العالمية وخاصة صعود النزاعات الأيديولوجية وعدم التسامح والانغلاق على الذات والعنف والتطرف، يجب توطيد أسس العيش المشترك داخل المجتمعات بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص.

استنادا على التجربة المغربية، يمكن إقتراح التوصيات التالية:

❖ على الصعيد الدولي

- المصادقة على رؤية عربية موحدة للتسامح والتعايش وبحث إمكانية خلق هيئة عربية تساهم في النهوض بثقافة التسامح على المستوى الإقليمي.
- الدعوة إلى الحوار البناء وحل النزاعات الداخلية والخارجية بالوسائل السلمية والحث على التوافق والوئام والتعاون بين الدول العربية، باستلهام التعاليم والمبادئ الإسلامية التي تقوم على الوسطية والاعتدال والتسامح والانفتاح.
- المساهمة بشكل كبيرفي العمل الجماعي للأمم المتحدة لصالح الحوار والتعددية والاحترام المتبادل.

❖ على الصعيد السياسي والقانوني

- بلورة سياسات عمومية متميزة، تضع الإنسان في قلب التنمية، وتهدف إلى تحسين العيش المشترك وتعزيز الروابط الاجتماعية.
- تعزيز التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان، وحظر ومعاقبة السلوكات النابعة من الكراهية ومن التمييز ضد الأقليات.

❖ على مستوى مكافحة التطرف

- جعل سياسة التواصل تتمحور حول خطاب مُتجَدد، يقوم على إبراز فضائل التسامح والتعايش واحترام الاختلاف الثقافي والعقائدي ويعطي الأمل للشباب.
- تحصين الشباب ضد التشدد والتطرف من خلال إنجازبرامج خاصة لفائدتهم وتسهيل ولوجهم للشغل بشكل يولد لديهم الشعور بالمنفعة الاجتماعية.
- إشراك الأسرة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والسلطات المحلية والإقليمية في مجهود مكافحة اللاتسامح والتطرف بجميع أشكاله والنهوض بدور المدرسة كمكان لتناقل قيم التسامح والتعايش بامتياز.

❖ فيما يخص حماية الأقليات

- تعزيز حقوق الأقليات وتشجيع مشاركتها في الآليات السياسية والاقتصادية للدول العربية.
- إحداث الآليات الكفيلة بحماية حقوق الأقليات من قبيل المجالس الوطنية لحقوق الإنسان.

❖ فيما يتعلق بحقوق الإنسان

- ترسيخ دولة الحق والقانون وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين.
- تحسين وضعية المرأة داخل الأسرة وزيادة مساهمتها في الحياة العامة بحيث تضطلع النساء بدور رئيسي في نقل قيم التسامح والسلام والتعايش السلمي للأجيال الجديدة.

❖ فيما يخص الحوار بين الأديان

- تشجيع الحوار بين الأديان بشكل أكبر وتحصين البلدان العربية ضد الأفكار المتشددة وضد كل توظيف سياسي أو أيديولوجي للدين.
- تنظيم لقاءات بين الزعماء الدينيين وممثلي المجتمع المدني والشباب بشكل منتظم، بهدف تثمين ثقافة اللاعنف.

❖ فيما يتعلق بالحوار بين الثقافات

- انتهاج ديبلوماسية ثقافية جريئة تساهم في الدفاع عن قيم التسامح والتعايش عبر العالم، من خلال المشاركة الفعالة للدول العربية في المبادرات الدولية في مجال تشجيع المبادلات الثقافية بين الأمم. بهذا الصدد، من المفيد التفكير في إحداث منصب مبعوث خاص للجامعة العربية من أجل التسامح والتعايش.
- إشراك الفاعلين المحليين في النهوض بقيم التسامح والتعايش، عبر إحداث بنيات خاصة للتكوين وتثمين التنوع الثقافي وتنظيم التظاهرات الثقافية على المستوى المحلي.